العدالة الرقمية وضمانات المحاكمة العادلة: دراسة تحليلية في ظل التحول الرقمي القضائي

عبد اللطيف دحية

DOI:10.15849/ZJJLS.250330.06

جامعة المسيلة ، دولة الجزائر.

* للمراسلة :abdellatif.dahia@univ-msila.dz

تاريخ استلام البحث:13/09/2025

تاريخ قبول البحث: 01/11/2025

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع العدالة الرقمية في ظل التحول الرقمي الذي يشهده قطاع القضاء، مع التركيز على مدى احترام وضمان المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة، كما هي مقررة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والدساتير الوطنية، وقد جاءت هذه الدراسة في سياق تزايد الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في الإجراءات القضائية، وما يرافق ذلك من تحديات قانونية وتقنية تمس جوهر العدالة. انطلقت الدراسة من إشكالية رئيسة مفادها: إلى أي مدى يمكن لأنظمة العدالة الرقمية أن تضمن المحاكمة العادلة، في ضوء التطورات التقنية المتسارعة والتفاوت في البنية القانونية والبشرية للأنظمة القضائية؟ وقد تم اعتماد منهج تحليلي وصفي ومقارن، شمل نماذج دولية ووطنية أبرزها فرنسا وكندا وبعض الدول العربية.وقد عالجنا هذه الإشكالية من خلال مبحثين اثنين، خصَّصنا المبحث الأول لتأصيل المفاهيم النظرية، فتناولنا في المطلب الأول مفهوم العدالة الرقمية ومجالات تطبيقها، من حيث أدواتها ومظاهرها العملية، ثم تطرقنا في المطلب الثاني إلى المحاكمة العادلة باعتبارها ضمانة أساسية للعدالة، من خلال تحليل أركانها وموقعها في النظامين الوطني والدولي.أما المبحث الثاني، فخُصص لبحث التحديات التي تواجه العدالة الرقمية في تحقيق المحاكمة العادلة، حيث تناولنا في المطلب الأول الإشكالات القانونية المرتبطة بتطبيق العدالة الرقمية، مثل علنية الجلسات، الخصوصية، الإثبات، حق الدفاع، بينما ركز المطلب الثاني على سبل تدعيم هذه العدالة من خلال سن تشريعات مناسبة، وتأهيل البنية التقنية، وتعزيز قدرات الفاعلين في المنظومة القضائية.وقد ختمنا بحثنا هذا بخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة، والتي من شأنها الإسهام في ترسيخ عدالة رقمية تراعي ضمانات المحاكمة العادلة وتحقق فعالية القضاء في العصر الرقمي.

الكلمات الدالة: العدالة، الرقمية، ضمانات المحاكمة العادلة.

Digitalisation of Justice and the Right to a Fair Trial : An Analytical Study in Light of Digital Transformation of Justice System

Abdelatif Dehia

University of M'Sila , Algeria.

Recived:13/09/2025

Accepted:01/11/2025

*** Crossponding author:** abdellatif.dahia@univ-msila.dz

Abstract

This study aims to analyze digitalisation of justice amid the ongoing digital transformation of justice systems, with a focus on the extent to which the fundamental guarantees of a fair trial—as enshrined in international human rights instruments and national constitutions—are upheld. The study comes in the context of an increasing reliance on technological tools in justice proceedings, raising legal and technical challenges that directly impact the essence of justice. The main research question examines to what extent can digitalisation of justice systems ensure a fair trial in light of rapid technological advancements and varying levels of legal and institutional preparedness? The study adopts an analytical, descriptive, and comparative methodology, drawing on selected international and national experiences, particularly from France, Canada, and certain Arab countries. The research is structured around two main sections. The first section lays the theoretical foundations. In Subsection One, it defines digitalisation of justice and explores its domains and applications. Subsection Two addresses the fair trial as a fundamental guarantee of justice, analyzing its core principles and its status within national and international legal frameworks. The second section addresses the challenges of ensuring fair trial guarantees within digitalisation of justice frameworks. Subsection One examines legal issues such as the publicity of hearings, privacy, digital evidence, and the right to defense. Subsection Two proposes mechanisms to strengthen digitalisation of justice by enacting appropriate legislation, upgrading digital infrastructure, and building the capacities of justice sector actors. The study concludes with a summary of key findings and recommendations aimed at fostering a model of digitalisation of justice that respects fair trial guarantees and enhances the effectiveness of justice in the digital age.

Keywords : Justice, Digital, The Right to a fair trial

المقدمة:

تشهد المنظومات القضائية في مختلف دول العالم تحولًا بنيويًا عميقًا بفعل الثورة الرقمية التي طالت شتى مجالات الحياة، ولم يكن القضاء بمنأى عن هذا التحول، فقد باتت الرقمنة خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه من أجل تحقيق النجاعة القضائية، وتيسير الولوج إلى العدالة، وضمان استمرارية المرفق القضائي، خاصة في ظل الظروف الطارئة والأزمات الصحية العالمية كما هو الحال في جائحة كوفيد-19.

في هذا السياق، برز مفهوم العدالة الرقمية كآلية جديدة لتقديم الخدمات القضائية باستخدام الوسائل التكنولوجية، بدءًا من تسجيل الدعاوى، ومرورًا بسير الإجراءات، وانتهاءً بصدور الأحكام وتنفيذها، غير أن هذا التطور التقني، على الرغم مما يقدّمه من حلول مبتكرة، يثير تساؤلات عميقة حول مدى توافقه مع الضمانات القانونية التقليدية للمحاكمة العادلة، التي تُعدّ من أبرز ركائز دولة القانون ومبادئ حقوق الإنسان.

فالعدالة لا تُقاس فقط بسرعة الإجراءات أو بسلاسة المساطر، بل بمدى احترامها لمبادئ أساسية؛ كعلنية الجلسات، وحقوق الدفاع، ومبدأ المواجهة، واستقلالية القضاء، وتكمن الإشكالية الجوهرية في البحث فيما إذا كانت الأدوات الرقمية، في ظل تباين التشريعات الوطنية وتفاوت الإمكانات التقنية، قادرة على توفير هذه الضمانات دون الإخلال بجوهر العدالة.

وعليه، يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين العدالة الرقمية وضمانات المحاكمة العادلة، من خلال دراسة نظرية وتأصيل قانوني، مدعوم بمقاربة مقارنة لبعض التجارب الدولية، وذلك وفق إشكالية رئيسية مفادها:

إلى أي مدى يمكن للعدالة الرقمية أن تضمن محاكمة عادلة، دون المساس بالضمانات الجوهرية المكرسة في الأنظمة الدستورية والمواثيق الدولية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، تم تقسيم البحث إلى مبحثين أساسيين: تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي والنظري لكل من العدالة الرقمية والمحاكمة العادلة، في حين خُصص المبحث الثاني لتحليل التحديات القانونية التي تطرحها العدالة الرقمية، مع اقتراح سبل تعزيز الضمانات القضائية في ضوء هذا التحول الرقمي.

المبحث الأول: العدالة الرقمية ومفهوم المحاكمة العادلة

إن مواكبة القضاء للتحولات التكنولوجية بات ضرورة ملحة في سبيل ضمان نجاعة مرفق العدالة وتيسير سبل الولوج إليه، خاصة في ظل ما أفرزته التحديات المعاصرة من ضرورة تجاوز النمط التقليدي للمحاكمات، وقد أفضى هذا التحول إلى بروز مفهوم "العدالة الرقمية"، التي أصبحت إحدى تجليات تحديث القضاء، لكنها في المقابل تثير تساؤلات جوهرية بشأن مدى انسجامها مع الضمانات القانونية التقليدية للمحاكمة العادلة.

المطلب الأول: مفهوم العدالة الرقمية ومجالات تطبيقها

تُعدّ العدالة الرقمية من المفاهيم القانونية الحديثة التي ظهرت في سياق التحول الرقمي العالمي، خاصة في ميدان العدالة والقضاء، وقد عرفت هذه الظاهرة تطورًا مفاهيميًا متدرجًا نتيجة تعدد المقاربات القانونية والفقهية التي تناولتها، مما يستوجب تفكيك هذا المفهوم من خلال تحليل أبعاده القانونية والفقهية على السواء، ويمكن معالجة هذا الموضوع من خلال ثلاثة فروع:

الفرع الأول: التعريف القانوني للعدالة الرقمية

يقصد بالتعريف القانوني أي التعريف المستند إلى نصوص تشريعية أو تنظيمية صادرة عن سلطات رسمية، أو وثائق قانونية دولية اعتمدتها منظمات قضائية أو حقوقية، غير أن الطابع الحديث للعدالة الرقمية يجعل من الصعب العثور على تعريف تشريعي موحد أو جامع لها، وهو ما أدى إلى تنوع الصياغات القانونية بحسب السياقات والأنظمة القضائية المختلفة[1].

[1] – عقبة بوعمرة، ناصر زرورو، التقاضي في البيئة الرقمية بين ضمان السرعة في الإجراءات وتجاوز ضمانات المحاكمة العادلة، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد19، العدد2، 2024، ص 496.

ففي التجربة الفرنسية، أشار قانون "البرمجة 2018–2022 وإصلاح العدالة" إلى أن العدالة الرقمية هي:

"إتاحة الولوج إلى خدمات العدالة والإجراءات القضائية عن طريق الوسائل الإلكترونية والتكنولوجيات الحديثة، بهدف تسريع البت في النزاعات، وتحقيق الشفافية والنجاعة الإدارية[1].

أما على المستوى الأوروبي، فقد ورد في التوصية رقم (R(2001)3 الصادرة عن لجنة وزراء مجلس أوروبا، أن العدالة الرقمية هي:

"استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز كفاءة الأنظمة القضائية وتحسين وصول المواطنين إلى العدالة، دون الإخلال بحقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما حق المحاكمة العادلة[2]".

من خلال ما سبق، يمكن القول إن التعريف القانوني للعدالة الرقمية يركز أساسًا على الوسائل المستخدمة (الرقمنة)، والهدف المرجو (تحقيق النجاعة والولوج للعدالة)، مع احترام المبادئ القانونية الجوهرية.

الفرع الثاني: التعريف الفقهي للعدالة الرقمية

يميل الفقه القانوني إلى تقديم تعريفات تحليلية أكثر عمقًا، تنبع من قراءات نظرية وتأملات في الممارسة القضائية الرقمية، بدل الاقتصار على النصوص القانونية الجامدة، وقد تنوعت الاتجاهات الفقهية في تعريف العدالة الرقمية على النحو التالي:

أولًا: الاتجاه الوظيفي

يرى هذا الاتجاه أن العدالة الرقمية هي "مجموعة الوسائل التقنية المستعملة لتسهيل سير العملية القضائية، سواء في مرحلتها الإدارية أو الإجرائية أو التنفيذية، من خلال رقمنة الوثائق، وإجراء المرافعات عن بعد، وتبليغ الأحكام إلكترونيًا[3]"، ويُركّز هذا التعريف على أدوات العدالة الرقمية بوصفها وسائل إجرائية.

ثانيًا: الاتجاه الحقوقي

يرى أنصار هذا الاتجاه أن العدالة الرقمية لا تقتصر على الرقمنة كأداة، بل تشمل أيضًا توسيع مفهوم النفاذ إلى العدالة وضمان تكافؤ الفرص أمام المتقاضين، وقد عرّفها الفقيه Jean–Baptiste Jeangène Vilmer بأنها:

"تحول عميق في الفعل القضائي يرمي إلى إعادة تشكيل العلاقة بين المواطن والمؤسسة القضائية من خلال الوسائل الرقمية، بما يحفظ الحقوق الإجرائية ويُعزز العدالة الاجتماعية[4]"

ثالثًا: الاتجاه النقدي

يرى هذا الاتجاه أن العدالة الرقمية ينبغي ألا تُفهم فقط في بعدها التكنولوجي، بل يجب إخضاعها لنقد فلسفي وقانوني يراعي تأثيرها على توازنات المحاكمة العادلة، وحماية الفئات الهشة من الإقصاء الرقمي، فالعدالة الرقمية – بحسب هذا التصور – "سلاح ذو حدين" يجب التعامل معه بحذر.

إنّ الفقه القانوني يمنح العدالة الرقمية طابعًا ديناميًا وشموليًا، حيث ينظر إليها بوصفها تحوّلاً في فلسفة التقاضي، لا مجرد استخدام للأدوات الرقمية.

وعليه يمكن القول بأنّ العدالة الرقمية مجموع الوسائل التقنية والتطبيقات الإلكترونية التي تتيح إجراء مختلف مراحل الدعوى القضائية – من رفع الدعوى إلى صدور الحكم – بشكل رقمي، عبر منصات إلكترونية آمنة ومؤطرة قانوناً، وقد

[1] - Loi n° 2019-222 du 23 mars 2019 de programmation 2018-2022 et de réforme pour la justice, Journal Officiel de la République Française.

[2] - Conseil de l'Europe, Recommandation R(2001)3 du Comité des Ministres aux États membres sur la prestation de services publics par les moyens électroniques dans les systèmes juridiques et judiciaires, Strasbourg, (2001), p12.

[3] - Deguergue, M, Justice numérique et droit fondamental à un procès équitable, Revue de droit public, 137(1), (2021),pp45-68.

[4] -Vilmer, J.-B. J, La justice à l'ère numérique: entre efficacité et équité. Dalloz, 58(2) (2020),pp 212-227.

عرّفها بعض الفقهاء بأنها "نموذج من العدالة يعتمد على توظيف التكنولوجيا الرقمية لضمان فعالية الأداء القضائي وتحقيق أكبر قدر من الشفافية والسرعة في الإجراءات[1].

واستنادًا إلى ما سبق، يمكن تقديم تعريف جامع للعدالة الرقمية على النحو الآتي:

"العدالة الرقمية هي نظام قضائي متطور يقوم على إدماج الوسائل التكنولوجية في مختلف مراحل العملية القضائية، بهدف تسهيل الوصول إلى العدالة، وتحقيق النجاعة، دون المساس بضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع، وذلك ضمن إطار قانوني مؤسسي يحترم المعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان".

الفرع الثالث: تطبيقات العدالة الرقمية

تشمل العدالة الرقمية عدة مظاهر تطبيقية، أبرزها: التبليغ الإلكتروني، تسجيل الدعوى عبر البوابات الرقمية، الجلسات الافتراضية، الاستماع عن بعد للأطراف والشهود، توقيع الأحكام إلكترونياً، إضافة إلى إنشاء قواعد بيانات قضائية موحدة، وقد دفعت جائحة كوفيد-19 بعدد من الأنظمة القضائية إلى تبني هذه الآليات بوتيرة متسارعة كحل بديل لتجنب شلل العدالة، مما كشف عن الحاجة الملحة لتقنين شامل ومنهجي لهذه الوسائل[2].

ومع أهمية هذه الأدوات في تسهيل سير العدالة، إلا أنها أثارت عدة إشكالات قانونية، منها مدى تكافؤ فرص الأطراف في الوصول إلى الوسائل التقنية، وضمان سرية البيانات، وحماية المعطيات الشخصية للمتقاضين.

المطلب الثاني: المحاكمة العادلة كضمانة أساسية للعدالة

تُعد المحاكمة العادلة من أبرز المبادئ الكونية التي تقوم عليها العدالة الجنائية، وأحد أهم تجليات دولة القانون، فهي تشكّل الضمانة الأساسية لحماية حقوق الأفراد أمام القضاء، وتضمن أن لا يُحرم أحد من حريته أو حقوقه دون أن يُمنح فرصة حقيقية وعادلة للدفاع عن نفسه أمام قاضٍ مستقل ومحايد، وقد حظي هذا المفهوم بتأصيل قانوني وفقهي غني، يبرّر تناوله من خلال فرعين رئيسيين:

الفرع الأول: التعريف القانوني للمحاكمة العادلة

تُكرّس المحاكمة العادلة كحق أصيل في الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، وتُعتبر من الحقوق غير القابلة للانتقاص حتى في أوقات الطوارئ، ويستمد التعريف القانوني لهذا المفهوم مرجعيته من نصوص صريحة في المواثيق الدولية، مثل:

1-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، المادة 10:

"لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة، في أن تُنظر قضيته أمام محكمة مستقلة ومحايدة نظراً عادلاً وعلنياً."

2-العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، المادة 14:

"من حق كل فرد أن تُنظر قضيته أمام محكمة مختصة، مستقلة ومحايدة، منشأة بموجب القانون، وذلك بصورة عادلة وعلنية."

3-الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (1950)، المادة 6:

"لكل شخص الحق في محاكمة عادلة وعلنية، تُعقد خلال مهلة معقولة، من قبل محكمة مستقلة ومحايدة، تُنشأ بموجب القانون."

وعليه فالمحاكمة العادلة هي تلك التي تُجرى أمام قضاء مستقل ومحايد، تكفل حقوق الدفاع، وتراعي مبدأ المواجهة، وتضمن العلنية والسرعة المعقولة، مع المساواة أمام القانون دون تمييز.

الفرع الثاني: التعريف الفقهي للمحاكمة العادلة

أما الفقه القانوني، فقد تعددت مقارباته في تعريف المحاكمة العادلة، وركّز في معظم الأحيان على تحليل مضمون هذا المفهوم أكثر من محاولة وضع تعريف جامد، نظراً لطبيعته الديناميكية والمترابطة بمجموعة من الضمانات المتداخلة.

أولًا: الاتجاه التحليلي الضماني

[1] - Dubois, M.. La justice numérique: Enjeux et perspectives, Dalloz,(2021), p536.

[2] - United Nations Office on Drugs and Crime, Ensuring access to justice in the context of COVID-19. UNODC, (2020), p153.

يرى هذا الاتجاه أن المحاكمة العادلة لا يمكن اختزالها في تعريف بسيط، بل تُفهم من خلال تحليل عناصرها. وقد أورد الفقيه Louis Favoreu أن المحاكمة العادلة:

"هي تلك التي تُحترم فيها حقوق الدفاع، وتُؤمّن فيها المساواة بين الأطراف، ويُحتَرم فيها الحق في حضور الجلسات[1]، والطعن، والاستفادة من المساعدة القضائية عند الاقتضاء[2] ".

ثانيًا: الاتجاه الحقوقي الدولي

يميل بعض فقهاء القانون الدولي، مثل Nowak و Mowbray، إلى اعتبار المحاكمة العادلة "مفهومًا مرنًا يتطور وفق تطور المجتمع الدولي، ويجب تفسيره لصالح حماية الفرد في مواجهة الدولة[3]".

ثالثًا: الاتجاه الواقعي

يرى أن المحاكمة العادلة لا تتوقف عند المبادئ النظرية، بل تُقاس في الواقع بمدى توفر العدالة الملموسة والمساواة الفعلية، خاصة للفئات الهشة أو التي تعاني من الإقصاء المؤسسي.

بناءً على التعريفات القانونية والفقهية، يمكن تقديم تعريف تركيبي جامع:

"المحاكمة العادلة هي إجراء قانوني يُضمن فيه لكل شخص الحق في المثول أمام قضاء مستقل ومحايد، في إطار علني، يتيح له الدفاع الكامل عن نفسه، ويكفل له المساواة مع الخصم، ويُراعي كافة الضمانات الإجرائية الجوهرية المنصوص عليها في الدساتير والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان"

تقتضي المحاكمة العادلة مجموعة من الضمانات التي لا يمكن الاستغناء عنها، منها: علنية الجلسات، استقلال القضاء، المساواة أمام القانون، حق الدفاع، والمواجهة بين الأطراف.

ويعد احترام هذه المبادئ شرطاً أساسياً لتوفير بيئة قضائية سليمة تراعي كرامة الإنسان وحقوقه، وهو ما أكده مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في تقاريره المتعاقبة بشأن الحق في المحاكمة العادلة في السياقات المختلفة .

في السياق الرقمي، تُطرح تساؤلات حول مدى قدرة الآليات الرقمية على تجسيد هذه الضمانات. فمثلًا، هل يمكن اعتبار جلسة عن بعد تحقق شرط العلنية؟ وهل يُمكّن الاتصال الرقمي المتهم من ممارسة حقه في الدفاع بذات الفاعلية التي توفرها الجلسات الحضورية؟ هذه الأسئلة تظل في صلب النقاش القانوني بشأن مدى "دستورية" أو "شرعية" الوسائل الرقمية عند استخدامها في المحاكمات، خصوصًا في القضايا الجنائية.

ومن ثم، فإن العدالة الرقمية لا يمكن أن تنجح دون أن تتأسس على مرجعية قانونية واضحة تحترم المبادئ الجوهرية للمحاكمة العادلة، وهو ما يتطلب مقاربة متوازنة بين التحديث التقني والضمانات الحقوقية.

المبحث الثاني: تحديات العدالة الرقمية في تحقيق المحاكمة العادلة

رغم ما تتيحه العدالة الرقمية من مزايا تتعلق بسرعة الإجراءات وتيسير ولوج المتقاضين إلى القضاء، إلا أن التطبيق العملي لهذا النمط من العدالة يثير العديد من التحديات القانونية والتقنية التي قد تمسّ جوهر المحاكمة العادلة. إذ تتطلب

[1] - Nowak, M, U.N. Covenant on Civil and Political Rights: CCPR Commentary. N.P. Engel,(2005).

[2] - Favoreu, L, Les grands principes du procès équitable. Revue française de droit constitutionnel, 61(1), (2005),p 7–28.

[3] -Mowbray, A, The Development of Positive Obligations under the European Convention on Human Rights by the European Court of Human Rights. Oxford, Hart Publishing, . (2004), p 52.

هذه الأخيرة بيئة قضائية متوازنة تضمن للمتقاضين جميع حقوقهم الإجرائية والموضوعية، وهو ما يصعب تحققه أحيانًا ضمن بيئة رقمية تفتقر إلى التأطير التشريعي الكافي أو التجهيز التقني المتطور.

المطلب الأول: الإشكالات القانونية لضمان المحاكمة العادلة في البيئة الرقمية

أثارت التحولات الرقمية في العدالة القضائية إشكالات قانونية عميقة تمس جوهر الضمانات الدستورية والإجرائية للمحاكمة العادلة، كما وردت في المواثيق الدولية، وعلى رأسها المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 6 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، فبينما تسعى العدالة الرقمية إلى تسريع الإجراءات وتحقيق النجاعة، فإن بعض مبادئ المحاكمة العادلة تجد نفسها موضع تهديد أو تقليص، لا سيما في غياب قواعد قانونية صريحة تنظم الموازنة بين الكفاءة الرقمية والضمانات القانونية.

الفرع الأول: علنية الجلسات ومبدأ المواجهة وحق الدفاع

أولاً: علنية الجلسات القضائية في البيئة الرقمية

يهدف العلنية كمبدأ دستوري إلى تعزيز الشفافية وضمان رقابة المجتمع على عمل القضاء، غير أن الانتقال إلى المحاكمات الافتراضية أثار إشكالات حول كيفية تحقيق هذا المبدأ، لعلّ أهمها:

1-إشكالية النفاذ إلى الجلسات الرقمية: في العديد من الأنظمة القضائية، لا يتم بث الجلسات الافتراضية أو تُبث في بيئات مغلقة، مما يقيد علنيتها، كما هو الحال في بعض المحاكم الأمريكية[1] أثناء جائحة كوفيد-19.

2-الموازنة مع متطلبات الأمن السيبراني: يخشى بعض القضاة من نشر الجلسات الرقمية تجنبًا للاختراق أو التلاعب، كما لوحظ في فرنسا[2]، حيث اقتصرت علنية الجلسات الرقمية على أطراف القضية دون جمهور واسع[3].

ثانياً: مبدأ المواجهة بين الخصوم وحق الدفاع

من ركائز المحاكمة العادلة تمكين كل طرف من الاطلاع على حجج الطرف الآخر ومناقشتها، ولعل ما يثار بخصوص المحاكمة الرقمية:

1-صعوبة ممارسة حق المواجهة رقمياً: أحيانًا يكون أحد الأطراف في بيئة لا تسمح له بالتفاعل التلقائي أو الفوري مع القاضي أو مع المحامي، ما يُضعف من فاعلية المواجهة[4].

2-ضعف وسائل الدفاع عن بُعد: مثال ذلك، في بعض الجلسات عن بعد في تونس خلال جائحة كوفيد، لم يكن للمتهمين الوسائل التقنية الكافية للتواصل مع المحامين بشكل آمن[5].

3-غياب الإطار القانوني الواضح: لا تضع معظم التشريعات العربية نصوصًا صريحة تضمن ممارسة حق الدفاع عبر الوسائل الرقمية، مما يفتح الباب لتأويلات قضائية متباينة قد تضر بمبدأ المساواة أمام القانون.

---

[1] -American Bar Association, Remote Court Proceedings and the Right to a Public Trial, (2020), p12.

[2] – تطرق القانون الفرنسي للمحاكمة عن بعد في القانون في المجال الجنائي في الفصل (71-706) من قانون المسطرة الجنائية الفرنسية رقم 2001/1062 المؤرخ في 15 نوفمبر 2001 التي نصت على: " إمكانية تطبيق تقنية الاستماع عن بعد أمام هيئة الحكم الجنحية، وذلك بموافقة جميع الأطراف بما فيهم النيابة العامة". ريهام عاطف يوسف معروف، التقاضي عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة، المجلة القانونية(مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، كلية الحقوق فرع الخرطوم، المجلد 19، العدد3، فبراير 2024، ص 1442.

[3] - Conseil Supérieur de la Magistrature. (2021). Rapport annuel sur la justice numérique.

[4] – بوساحية أمير، شناتلية وفاء، أثر تقنية المحاكمة المرئية عن بعد على المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة في ضوء الأمر رقم 20-04، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، المجلد 4 العدد 1، جوان 2022، ص 123.

[5] – الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، تقرير حول العدالة الرقمية وتحدياتها في المحاكمات خلال الجائحة،(2021)، ص 11. https://avocat.org.tn/recherche

الفرع الثاني: الإثبات القضائي والموثوقية والخصوصية وحماية البيانات

أولاً: الإشكالات المرتبطة بالإثبات القضائي والموثوقية

إنّ الانتقال إلى العدالة الرقمية فرض استخدام أدوات جديدة في الإثبات، مثل المستندات الإلكترونية، وتسجيلات الفيديو، وتسجيلات الجلسات عن بُعد، ولعل ما يمكن أن تصطدم به المحاكمة التقنية هو:

1-ضعف مصداقية بعض الوسائل الإلكترونية: تثير الوثائق الرقمية المخاطر المتعلقة بالتزوير أو التلاعب، خاصة إذا لم تُرفق بتوقيع إلكتروني معتمد، كما هو الحال في بعض الدول الإفريقية التي لم تعتمد بعد البنية التشريعية للاعتراف بالتوقيع الرقمي[1].

2-محدودية الأدلة الرقمية في غياب إطار قانوني: في الجزائر، لم تُنظَّم بعد مسألة حجية الوثائق الإلكترونية في المسائل الجزائية بشكل شامل، رغم إدخال بعض المقتضيات الخاصة بالقانون المدني[2].

ثانياً: حماية الخصوصية والمعطيات الشخصية

تحتوي الملفات القضائية الرقمية على معلومات حساسة، مما يستدعي قواعد صارمة لحماية البيانات، ومايمكن ملاحظته هو:

1-خطر تسريب البيانات: مثال ذلك، في الهند، تسببت ثغرات أمنية في تسريب بيانات أطراف القضايا من النظام القضائي الإلكتروني[3].

2-غياب ضوابط واضحة لإدارة البيانات القضائية: لا توفر بعض الدول العربية مثل الأردن والمغرب قوانين واضحة لحماية البيانات القضائية، رغم وجود تشريعات عامة لحماية البيانات الشخصية.

3-المواءمة مع المعايير الدولية: تشترط اللائحة الأوروبية لحماية البيانات (GDPR) خضوع الأنظمة القضائية لنفس معايير حماية البيانات المطبقة في باقي القطاعات، بما في ذلك ضرورة الحصول على موافقة واضحة من الأطراف بشأن استخدام بياناتهم الرقمية.

إن الضمانات القانونية للمحاكمة العادلة تجد نفسها في مواجهة صعبة مع بيئة رقمية متسارعة النمو، في ظل غياب نصوص تشريعية صريحة تؤطر كيفية تطبيق مبادئ العلنية، المواجهة، الدفاع، الإثبات في بيئة افتراضية. الأمر الذي يستوجب ضرورة تطوير إطار قانوني واضح ومتكامل، يضمن التوفيق بين مقتضيات النجاعة الرقمية وحقوق المتقاضين المكفولة دستوريًا ودوليًا.

المطلب الثاني: ضمانات تعزيز المحاكمة العادلة في العدالة الرقمية

رغم التحديات البنيوية التي تطرحها الرقمنة القضائية، فإن التحول الرقمي لا يُعد بالضرورة تهديدًا للمحاكمة العادلة، بل يمكن – إن تم تأطيره قانونيًا وتقنيًا بصورة دقيقة – أن يسهم في دعم ضمانات العدالة، من خلال تحسين الوصول إلى القضاء، وتيسير إجراءات التقاضي، وضمان المساواة والشفافية. وقد بدأت عدة دول بتطوير استراتيجيات تشريعية ومؤسساتية لتعزيز هذه الضمانات في البيئة الرقمية، وفق معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا.

الفرع الأول: الضمانات التقنية والمؤسساتية لتحقيق المحاكمة العادلة

أولاً: تطوير البنية التحتية الرقمية القضائية

---

[1] - United Nations Economic Commission for Africa, E-signature and Digital Trust Frameworks in Africa. (2022).

[2] – أقر المشرع الجزائري بالتقاضي الإلكتروني منذ عام 2015 بموجب القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة بعنوان المحاكمة المرئية عن بعد، لكن نفس القانون لم يتم العمل به إلا من خلال الوضعية الإجبارية التي ألزمتها جائحة كورونا، فالجزائر كغيرها من الدول الأخرى تسعى إلى تجسيد هذه الآلية ليتم إصدار الأمر 20-04 المتعلق بتعديل قانون الإجراءات الجزائية. دراجي بالخير، دراجي وليد، دور آلية التقاضي المرئي عن بعد في تحقيق مبدأ المحاكمة العادلة، المجلد 22، العدد 1، جانفي 2025، ص 89.

[3] - Internet Freedom Foundation Court, Data Exposure in India, (2021). https://internetfreedom.in/

من الشروط الأولية لضمان العدالة الرقمية المتوافقة مع حقوق المتقاضين، وجود بيئة تقنية موثوقة وآمنة، تتوافر فيها مقومات الوصول، الحماية، الاستمرارية.

1-التجهيزات التقنية وتكافؤ الفرص: يشكل ضمان الوصول إلى المنصات الرقمية شرطًا أساسيًا، وهو ما دفع بعض الأنظمة القضائية، مثل كندا، إلى اعتماد مراكز عدالة رقمية مدعّمة تقنيًا في المناطق الريفية لضمان المساواة بين المتقاضين[1].

2-معايير الأمن السيبراني: تفرض متطلبات حماية المعطيات السرية استخدام تقنيات تشفير عالية، وتدابير منع الاختراقات، كما هو الحال في النظام القضائي الفنلندي الذي أنشأ وحدة أمن رقمي خاصة بالقضاء لضمان سلامة الجلسات الإلكترونية[2].

ثانياً: تكوين الفاعلين في العدالة الرقمية

تمثل الكفاءة البشرية عاملاً حاسمًا في ضمان تحقيق المحاكمة العادلة في المنصات الرقمية، وعليه وجب:

1-تدريب القضاة والمحامين على البيئة الرقمية: أسّست فرنسا "معهد العدالة الرقمية" لتكوين القضاة على تقنيات إدارة الجلسات الافتراضية وضوابط الإثبات الرقمي[3].

2-إجراءات المساعدة القانونية الرقمية: عمدت بعض الدول مثل البرازيل إلى تخصيص فرق تقنية مساعدة للمتقاضين محدودي الخبرة الرقمية، ضمن مشروع "عدالة للجميع[4].

الفرع الثاني: الضمانات التشريعية والإجرائية لتعزيز المحاكمة العادلة

أولاً: التأصيل القانوني لضمانات المحاكمة العادلة الرقمية

تحتاج العدالة الرقمية إلى تأطير تشريعي دقيق يضمن الحفاظ على المبادئ الجوهرية للإجراءات القضائية العادلة.

1-إدراج العدالة الرقمية في النصوص الدستورية أو العضوية: اعتمدت إستونيا تعديلًا في قانون تنظيم القضاء يجعل من الحق في التقاضي الرقمي أحد امتدادات الحق في التقاضي المكفول دستوريًا[5].

2-سنّ قوانين متخصصة بالإثبات الرقمي: أصدرت الإمارات القانون الاتحادي رقم 46 لسنة 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية، الذي نظم حجية المستندات الرقمية، مما يعزز الثقة في وسائل الإثبات الإلكترونية[6].

ثانياً: آليات الرقابة القضائية والحقوقية على العدالة الرقمية

من الضمانات الجوهرية أيضًا إخضاع العدالة الرقمية لمراقبة فعالة تضمن الامتثال لمبادئ المحاكمة العادلة.

1-مراقبة دستورية الإجراءات الرقمية: في ألمانيا، يُخضع القضاء الدستوري نماذج المحاكمة الرقمية لمبدأ التناسب ومدى توافقها مع ضمانات الدفاع[7] .

---

[1] - Canadian Justice Council, Guidelines for Remote Hearings in Canada,(2021), p 61.
https://cjc-ccm.ca/sites/default/files/documents/2021/Bulk%20Access%20to%20Court%20Info%20-%20Guidelines%202020-12_EN%20Final%20-%20One%20PDF.pdf

[2] - Ministry of Justice Finland, Cybersecurity in the Finnish Judiciary,(2022), p 11.
https://julkaisut.valtioneuvosto.fi/bitstream/handle/10024/165893/VNK_2024_13.pdf

[3] - École nationale de la magistrature, Formation à la justice numérique,(2021),
https://www.enm.justice.fr/publication?tag=74b7c99d-65f5-41e7-888f-8e51b9194288&page=1

[4] - Justiça para Todos Relatório, Anual do Projeto, (2020). P33.
https://www.cnj.jus.br/wp-content/uploads/2025/02/relatorio-anual-cnj-2024.pdf

[5] - Riigikogu, Amendments to the Code of Civil Procedure,(2021).

[6] – وزارة العدل الإماراتية، القانون الاتحادي رقم 46 لسنة 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية،(2022).
https://tdra.gov.ae/-/media/About/Legal-References/LAW/LAW-English/Electronic-Transactions-and-trust-sevices-law-AR.ashx

[7] - Bundesverfassungsgericht, Decision on Virtual Hearings and Procedural Rights, (2020).
https://www.bundesverfassungsgericht.de/SharedDocs/Downloads/EN/Verhandlungsgliederungen/Parteienfinanzierung.html?nn=68654

2-دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: تضطلع المؤسسات الحقوقية بمراقبة مدى تأثير الرقمنة على حق التقاضي. في المغرب، قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإصدار تقرير خاص حول "العدالة الرقمية وضمانات المحاكمة العادلة"، أكد فيه ضرورة مراجعة قواعد الإثبات والتواصل الإلكتروني بين القاضي والمتقاضي.

إن تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة في البيئة الرقمية لا يتحقق فقط برفع التحديات، بل عبر وضع استراتيجيات متعددة الأبعاد تشمل إصلاحًا تشريعيًا، وتحديثًا تقنيًا، وتكوينًا بشريًا متخصصًا. العدالة الرقمية ليست بديلًا عن العدالة التقليدية، بل هي تطوير لها، شرط أن تتوفر لها آليات الرقابة والشفافية والحماية القانونية التي تضمن عدم المساس بحقوق الأفراد وكرامتهم أثناء التقاضي.

الخاتمة

لقد حاولنا من خلال هذا البحث تسليط الضوء على أحد أبرز التحولات التي يشهدها مرفق العدالة في العصر الراهن، والمتمثل في الانتقال التدريجي نحو الرقمنة وتبني الوسائل التكنولوجية في معالجة القضايا والنزاعات القضائية، فيما اصطلح عليه بالعدالة الرقمية. وقد تبيّن أن هذا النمط الجديد من العدالة، وإن كان يوفر نجاعة ومرونة في الأداء القضائي، إلا أنه يثير تحديات قانونية ومعايير حقوقية دقيقة تمس جوهر المحاكمة العادلة.

من خلال الدراسة التحليلية التي اعتمدت على مقاربة مزدوجة – نظرية وتطبيقية – أمكننا الوقوف على عدد من النتائج الأساسية، أبرزها:

أولًا: النتائج

1-غياب إطار تشريعي شامل في العديد من الأنظمة القانونية ينظم العدالة الرقمية بشكل متكامل، مما يؤدي إلى تفاوت في المعايير وتضارب في الممارسات القضائية.

2-وجود تهديدات حقيقية لضمانات المحاكمة العادلة، لا سيما ما يخص علنية الجلسات، فعالية الدفاع، حقوق المواجهة، عندما تُدار المحاكمة عبر الوسائط الرقمية دون تكييف قانوني أو تقني ملائم.

3-العدالة الرقمية ليست بديلاً عن العدالة التقليدية، بل هي امتداد لها، وتحتاج إلى تأصيل قانوني ومؤسساتي منضبط لضمان احترام الحقوق الدستورية والمواثيق الدولية.

4-تفاوت ملحوظ في التجارب المقارنة، حيث أظهرت بعض الدول تقدماً ملحوظًا في التوفيق بين الرقمنة وضمانات المحاكمة العادلة، في حين ما زالت دول أخرى تتخبط في إشكالات قانونية وتقنية متعددة.

ثانيًا: التوصيات

1-ضرورة سنّ تشريعات خاصة بالعدالة الرقمية، تُحدد المبادئ العامة والإجراءات التفصيلية لاستخدام الوسائل التكنولوجية داخل المحاكم، مع مراعاة التوازن بين فعالية العدالة وصون حقوق المتقاضين.

2-إدماج معايير حقوق الإنسان في تصميم المنصات القضائية الرقمية، خاصة ما يتعلق بضمان الخصوصية، سرية المعطيات، حق الدفاع الكامل.

3-توفير بنية تحتية رقمية مؤمّنة وموحّدة، تسمح بإدارة القضايا عن بعد دون المساس بجوهر العدالة، مع اعتماد أنظمة إلكترونية تضمن الشفافية والموثوقية.

4-تكوين الفاعلين القضائيين تأهيلاً مستمرًا في مجال التقاضي الرقمي، من قضاة، ومحامين، وموظفي المحاكم، بما يعزز ثقافة حقوق الإنسان في البيئة الرقمية.

قائمة المراجع والمصادر

أ-المراجع والمصادر باللغة العربية:

1-بوساحية أمير، شناتلية وفاء، أثر تقنية المحاكمة المرئية عن بعد على المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة في ضوء الأمر رقم 20-04، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 1، جوان 2022، ص 123.

2- دراجي بالخير، دراجي وليد، دور آلية التقاضي المرئي عن بعد في تحقيق مبدأ المحاكمة العادلة، المجلد 22، العدد 1، جانفي 2025، ص 89.

3-عقبة بوعمرة، ناصر زرورو، التقاضي في البيئة الرقمية بين ضمان السرعة في الاجراءات وتجاوز ضمانات المحاكمة العادلة، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد19، العدد2، 2024، ص 496.

4- ريهام عاطف يوسف معروف، التقاضي عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة، المجلة القانونية(مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، كلية الحقوق فرع الخرطوم، المجلد 19، العدد3، فبراير 2024، ص 1442.

5- الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، تقرير حول العدالة الرقمية وتحدياتها في المحاكمات خلال الجائحة،(2021)، ص 11. https://avocat.org.tn/recherche

6- وزارة العدل الإماراتية، القانون الاتحادي رقم 46 لسنة 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية،(2022). https://tdra.gov.ae/-/media/About/Legal-References/LAW/LAW-English/Electronic-Transactions-and-trust-sevices-law-AR.ashx

المراجع والمصادر باللغة الأجنبية:

1-Dubois, M.. La justice numérique: Enjeux et perspectives, Dalloz,(2021), p536.

2-Deguergue, M, Justice numérique et droit fondamental à un procès équitable, Revue de droit public, 137(1), (2021),pp45-68.

3-Favoreu, L, Les grands principes du procès équitable. Revue française de droit constitutionnel, 61(1), (2005),p 7–28.

4-Vilmer, J.-B. J, La justice à l'ère numérique: entre efficacité et équité. Dalloz, 58(2) (2020),pp 212-227.

5-Mowbray, A, The Development of Positive Obligations under the European Convention on Human Rights by the European Court of Human Rights. Oxford, Hart Publishing, . (2004), p 52.

6-Nowak, M, U.N. Covenant on Civil and Political Rights: CCPR Commentary. N.P. Engel,(2005).

7-Conseil de l'Europe, Recommandation R(2001)3 du Comité des Ministres aux États membres sur la prestation de services publics par les moyens électroniques dans les systèmes juridiques et judiciaires, Strasbourg, (2001), p12.

8-United Nations Economic Commission for Africa, E-signature and Digital Trust Frameworks in Africa. (2022).

9-United Nations Office on Drugs and Crime, Ensuring access to justice in the context of COVID-19. UNODC, (2020), p153.

10-American Bar Association, Remote Court Proceedings and the Right to a Public Trial, (2020), p12.

11- Loi n° 2019-222 du 23 mars 2019 de programmation 2018-2022 et de réforme pour la justice, Journal Officiel de la République Française.

12-Conseil Supérieur de la Magistrature. (2021). Rapport annuel sur la justice numérique.

13-Internet Freedom Foundation Court, Data Exposure in India, (2021). https://internetfreedom.in/

14- Canadian Judicial Council, Guidelines for Remote Hearings in Canada,(2021), p 61.

https://cjc-ccm.ca/sites/default/files/documents/2021/Bulk%20Access%20to%20Court%20Info%20-%20Guidelines%202020-12_EN%20Final%20-%20One%20PDF.pdf

15- Ministry of Justice Finland, Cybersecurity in the Finnish Judiciary,(2022), p 11. https://julkaisut.valtioneuvosto.fi/bitstream/handle/10024/165893/VNK_2024_13.pdf

16- École nationale de la magistrature, Formation à la justice numérique,(2021), https://www.enm.justice.fr/publication?tag=74b7c99d-65f5-41e7-888f-8e51b9194288&page=1

17- Justiça para Todos Relatório, Anual do Projeto, (2020). P33. https://www.cnj.jus.br/wp-content/uploads/2025/02/relatorio-anual-cnj-2024.pdf

18-Riigikogu, Amendments to the Code of Civil Procedure,(2021).

19- Bundesverfassungsgericht, Decision on Virtual Hearings and Procedural Rights, (2020). https://www.bundesverfassungsgericht.de/SharedDocs/Downloads/EN/Verhandlungsgliederungen/Parteienfinanzierung.html?nn=68654